



البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2018

Monetary Policy Report

Central Bank of Iraq

Annual Report 2018

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

محتويات التقرير

رقم الصفحة	الموضوع
3-1	تطورات عرض النقد
1-1	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)
2-2	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)
3-2	العوامل المؤثرة في عرض النقد
4-4	الإحتياطيات الأجنبية
5-4	الأسعار
11-6	أدوات السياسة النقدية
7-6	نافذة بيع العملة الأجنبية
9-7	التسهيلات القائمة
9-9	الاحتياطي الإلزامي
10-10	حوالات البنك المركزي العراقي
11-10	شهادات الايداع الاسلامية
13-11	الدين العام الداخلي

المقدمة

استطاع البنك المركزي العراقي خلال هذا العام إدارة سياسة نقدية حصينة نجحت في توفير قاعدة استقرار نقدي ومالي تفتح الافاق إزاء المستثمرين باتجاه عدم تأثير التقلبات السعرية في مستقبل الاستثمار وذلك من خلال ضبط نسبة التضخم والحفاظ على المستوى العام للأسعار ومواكبة التطورات المصرفية باعتماد افضل المعايير والممارسات الدولية ومن خلال تطبيق سياسة رقابية احترازية فعالة على الجهاز المصرفي وتحليل وتقييم وتقليل المخاطر وتشغيل أنظمة دفع متوائمة مع افضل الممارسات العالمية من خلال تنفيذ استراتيجيته للسنوات (2016-2020) وانطلاقاً من رؤيته المتمثلة في تحقيق الأداء المتميز للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار .

سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 نهاية عام 2018 نمواً بسيطاً بلغت نسبته (1.1%) والذي يعزى الى النمو الحاصل في الودائع الجارية، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع نمواً بنسبة (2.7%) عن العام السابق ويعود ذلك الى الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية وبلغ معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (0.2%). سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2018 ارتفاعاً بنسبة (31.3%) عن العام السابق ليبلغ (76) ترليون دينار قياساً بـ (57.9) ترليون دينار نهاية عام 2017.

سجل معدل التضخم العام لهذا العام ما نسبته (0.4%)، وسجل معدل نمو التضخم الأساس بعد استبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر) (0.2%). استمر البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) Policy -Rate البالغ (4%)، وتم تعديل نسب الاستثمار على النوافذ: لأجل (7) ايام بفائدة (1%) بدل (0.50%) ولأجل (30) يوم بفائدة (1.5%) بدل من (1%)، فيما تم الغاء العمل بالاستثمار لأجل (14) يوم اعتباراً من 2018/9/1.

ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي تم اعتماد نسب الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية بنسبة (15%) للدينار والدولار وعلى ودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10%) للدينار والدولار فيما تم إلغاء الاستثمار فيما لا يزيد عن الـ (50%) من الـ (15%) من الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي في 2018/2/11 وذلك لانتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية للبلد.

وعملت السياسة النقدية على تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام المالي وضمان كفاءته وصولاً الى نظام مصرفي معافى من الازمات وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية، إذ تم تطبيق معايير التقييم الموحد على المصارف التجارية الاهلية العاملة في العراق كافة باستخدام نظام (CAMEL) في التقييم وبما يتلاءم مع البيئة المصرفية العراقية، كما وتم تطبيق مقررات بازل (III) فيما يخص المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق وإصدار التعليمات الواجب اتباعها من قبل المصارف كافة.

كما تم انشاء شركة ضمان الودائع لدعم ثقة المواطن بالقطاع المصرفي العراقي وضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف كافة وكذلك الانضمام الى مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB) في ماليزيا، فضلا عن قبول الانضمام الى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في البحرين (AAIOFI) .

واستمر البنك المركزي خلال هذا العام بدعم سياسة الإقراض التي تبناها ومنذ عام 2015 بالتعاون مع المصارف العاملة في العراق، بغية تنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، فيما تم انشاء مجلس المدفوعات الوطني بغرض تطوير خدمات الدفع والتحصيل والجباية الالكترونية .

Introduction

During this year, the CBI has been able to conduct a sound monetary policy that succeeded in providing financial & monetary stability base, which opens horizons against investors towards non-affecting price fluctuations in investment future through inflation rate control and preserving general level of prices & coping banking developments by adopting the best criteria & international standards and by applying effective prudential monitoring policy over the banking system, analyzing, assessing, reducing risks, operating proper payment systems consistent with best international practices through implementing its strategy for (2016-2020) relying on its vision represented by the achievement of distinguished performance to contribute to the achievement of sustainable economic development and prosperity.

Narrow money supply (M1) recorded a moderate growth of (%1.1) at the end of 2018 due to growth of current deposits, while broad money supply (M2) recorded a growth of (%2.7) of the previous year due to the expansive effect of net foreign assets. Coefficient of monetary stability recorded (%0.2), foreign assets reserves recorded at the end of 2018 a rise of (%31.3) of the previous year to reach IQD (76) trillion compared to IQD (57.9) trillion at the end of 2017.

General inflation average for this year recorded (%0.4), while core inflation average recorded (%0.2), after excluding all oil derivatives (oil & gas) and the two groups (fruits & vegetables). The CBI continued adopting an interest rate (monetary policy rate) of (%4). Investment rate has been adjusted on the following windows: for 7 days at an interest of (%1) instead of %0.50, for 30 days at an interest of (%1.5) instead of (%1), while the investment for 14 days was abolished since 1/9/2018.

In order to support the banking system liquidity, the reserve requirement percentages were adopted on current deposits (%15) for Iraqi dinar & US dollar, (%10) on saving & fixed deposits for Iraqi dinar & US dollar, while investment for more than (%50) of the (%15) of the reserve requirement used for buying treasury bills in Iraqi dinar was abolished on 11/2/2018 due to lack of need and the change of economic conditions of the country.

The monetary policy has activated banking sector & financial institutions role to secure the efficiency of financial system stability reaching a sound & crisis-free banking system within best international standards for banking supervision, as a consolidated assessment criteria was adopted on all private commercial banks operating in Iraq by using (CAMEL) system as appropriate to the Iraqi banking environment. In addition, Basil III principals were applied in relation to credit, operational, and market risks, also the issue of instructions that have to be followed by all banks.

In addition, deposit insurance company was established to support citizen`s confidence in the Iraqi banking sector to ensure their savings deposited with all the banks, as well as joining Islamic Financial Services Board IFSB in Malaysia and Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions AAI OFI in Bahrain.

During this year, the CBI continued supporting lending policy adopted since 2015 in co-operation with banks operating in Iraq, for the purpose of activating real economic sectors and moving national economy wheel. The National Payment Board was established in order to develop electronic payment and collection services.

1- تطورات عرض النقد**أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)**

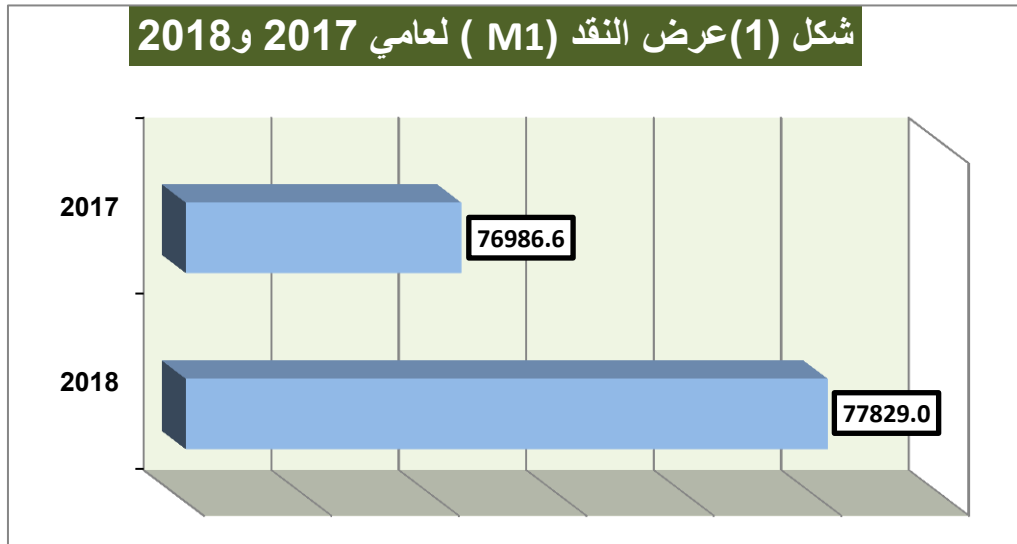
سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (1.1 %) نهاية عام 2018 مقارنة بالعام السابق، ليصل الى (77.8) ترليون دينار مقابل (77) ترليون دينار عام 2017، ويعزى ذلك بالدرجة الاساس الى نمو الودائع الجارية بنسبة (1.9 %) لتسجل (37.3) ترليون دينار ولتشكل ما نسبته (48 %) من عرض النقد (M1)، فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.4 %) لتبلغ (40.5) ترليون دينار مقابل (40.3) ترليون دينار لعام 2017، ولتشكل ما نسبته (52.0 %) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في جدول (1).

جدول (1)

عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) للمدة (2017-2018)

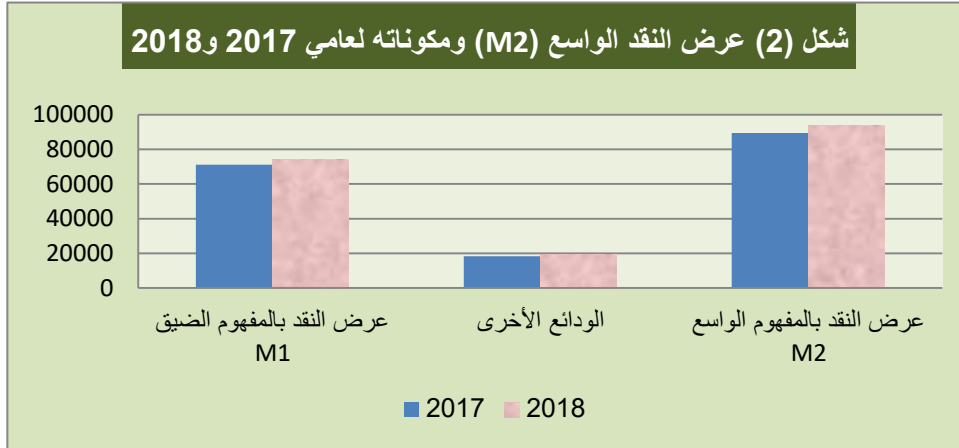
مليار دينار

Dec.2018	Dec.2017	المكونات
77829.0	76986.6	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
1.1	8.8	معدل النمو %

شكل (1) عرض النقد (M1) لعامي 2017 و 2018

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2018 ارتفاعاً بلغت نسبته (2.7 %) عن العام السابق ليسجل (95.4) ترليون دينار مقابل (92.9) ترليون دينار لعام 2017 وليشكل ما نسبته (38%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، كما موضح في جدول (2).



جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كحصلة لنمو مكوناتها الأساسية: عرض النقد (M1) بنسبة (1.1 %) ، والودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (10.7 %) لتسجل (17.6) ترليون دينار عام 2018 مقابل (15.9) ترليون دينار عام 2017، كما موضح في جدول (2).

جدول (2)**مكونات السيولة المحلية (M2) للمدة 2017-2018**

مليار دينار

المكونات	Dec.2017	Dec.2018
عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	76986.6	77829.0
الودائع الأخرى	15870.5	17561.7
عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)	92857.7	95390.7

ج. العوامل المؤثرة في عرض النقد

تمثلت العوامل التوسعية والتي كان لها دوراً واضحاً في زيادة عرض النقد خلال عام 2018 بزيادة صافي الموجودات الأجنبية من (69331) مليار دينار نهاية عام 2017 الى (91423) مليار دينار نهاية عام 2018 وبنسبة زيادة بلغت (31.9 %)، ونجمت هذه الزيادة عن ارتفاع معدل سعر برميل النفط خلال هذا العام بنسبة (33.1 %) ليبلغ (65.6) دولار للبرميل الواحد

مقابل (49.3) دولار للبرميل للعام السابق. ويظهر الأثر التوسعي على عرض النقد أيضاً من خلال فقرة الموازنة التي سجلت ارتفاعاً بمقدار (2906) مليار دينار نهاية عام 2018، وشكلت كل من فترتي صافي الموجودات الأجنبية وفقرة الموازنة ما نسبته (88.4%) و (11.6%) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغة (24998) مليار دينار.

وظهر الأثر الانكماشى على عرض النقد من خلال الانخفاض الحاصل في صافي الديون الحكومية وبمقدار (-19835) مليار دينار، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لزيادة الودائع الحكومية بمقدار (19802) مليار دينار عن العام السابق، أي بنسبة (63.4%) مقابل انخفاض ديون الحكومة بمقدار (-33) مليار دينار وبنسبة ضئيلة بلغت (-0.1%). أما العوامل الانكماشية الأخرى فقد تمثلت في فترتي صافي ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى حيث انخفضت الأولى بمقدار (2629) مليار دينار لتسجل (25180) مليار دينار مقابل (27809) مليار دينار نهاية العام السابق وبنسبة (-9.5%)، فيما ارتفعت الفقرة الثانية بمقدار (1692) مليار دينار لتسجل (17562) مليار دينار نهاية عام 2018 مقابل (15870) مليار دينار نهاية العام السابق 2017 وبنسبة ارتفاع بلغت (10.7%)، وقد شكلت الفقرات السابقة الذكر ما نسبته (82.1%) و (10.9%) و (7.0%) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (24156) مليار دينار، كما هو موضح في جدول (3).

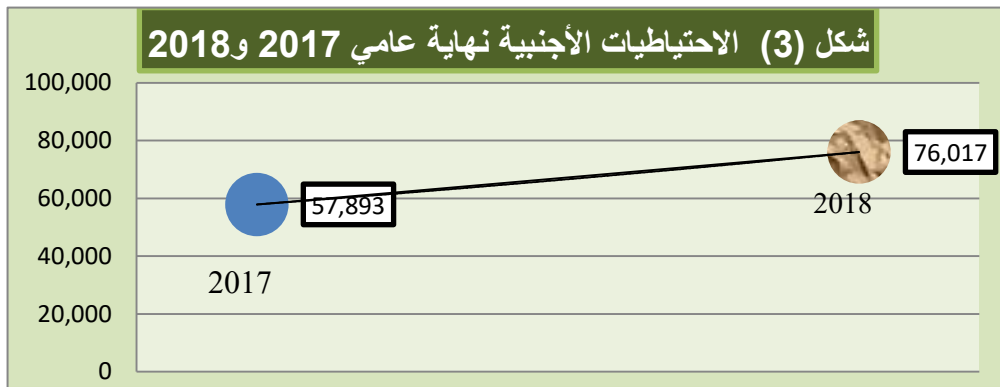
جدول (3)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2017-2018

مليار دينار	نسبة النمو %	مقدار التغير عن العام الماضي	Dec 2018	Dec 2017	
31.9		22,092	91,423	69,331	صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)
(9.5)		(2,629)	25,180	27,809	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
(0.1)		(33)	44,352	44,385	الديون الحكومية
13.7		19,430	160,955	141,525	مجموع الموجودات
1.1		842	77,829	76,987	عرض النقد (M1)
0.4		154	40,498	40,344	العملة خارج البنوك
1.9		687	37,330	36,643	الودائع الجارية
10.7		1,692	17,562	15,870	*الودائع الأخرى
63.4		19,802	51,014	31,212	الودائع الحكومية
(16.6)		2,906	(14,550)	(17,456)	فقرة الموازنة
28.8		18588	83,126	64538	مجموع المطلوبات غير النقدية
13.7		19,430	160,955	141,525	مجموع المطلوبات

2- الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2018 ارتفاعاً مقداره (18.1) ترليون دينار وبنسبة (31.3 %) عن العام السابق، ليبلغ (76) ترليون دينار مقارنة بـ(57.9) ترليون دينار نهاية عام 2017، مشكلاً نسبة (30.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج. يلاحظ من الجدول (4) ارتفاع رصيد النقد الأجنبي في خزائن هذا البنك ارتفاعاً بنسبة (33.8 %) ليبلغ (2.5) ترليون دينار مقابل (1.8) ترليون دينار للعام السابق، كما سجل رصيد الاستثمارات (في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك) (17.2) ترليون دينار وبنسبة (33.4 %) عن عام 2017 ليصل الى (68.9) ترليون دينار نهاية عام 2018 مقابل (51.6) ترليون دينار نهاية عام 2017، أما رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج فقد بلغ ما يقرب من (4.7) ترليون دينار مقابل (4.4) ترليون دينار نهاية عام 2017.

جدول (4)		
المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2017-2018		
مليار دينار		
2018	2017	البند
2,453	1,834	النقد الأجنبي في خزائن البنك
68,875	51,626	الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك
4,689	4,433	الذهب الموجود في بغداد والخارج
76,017	57,893	الاحتياطيات الأجنبية



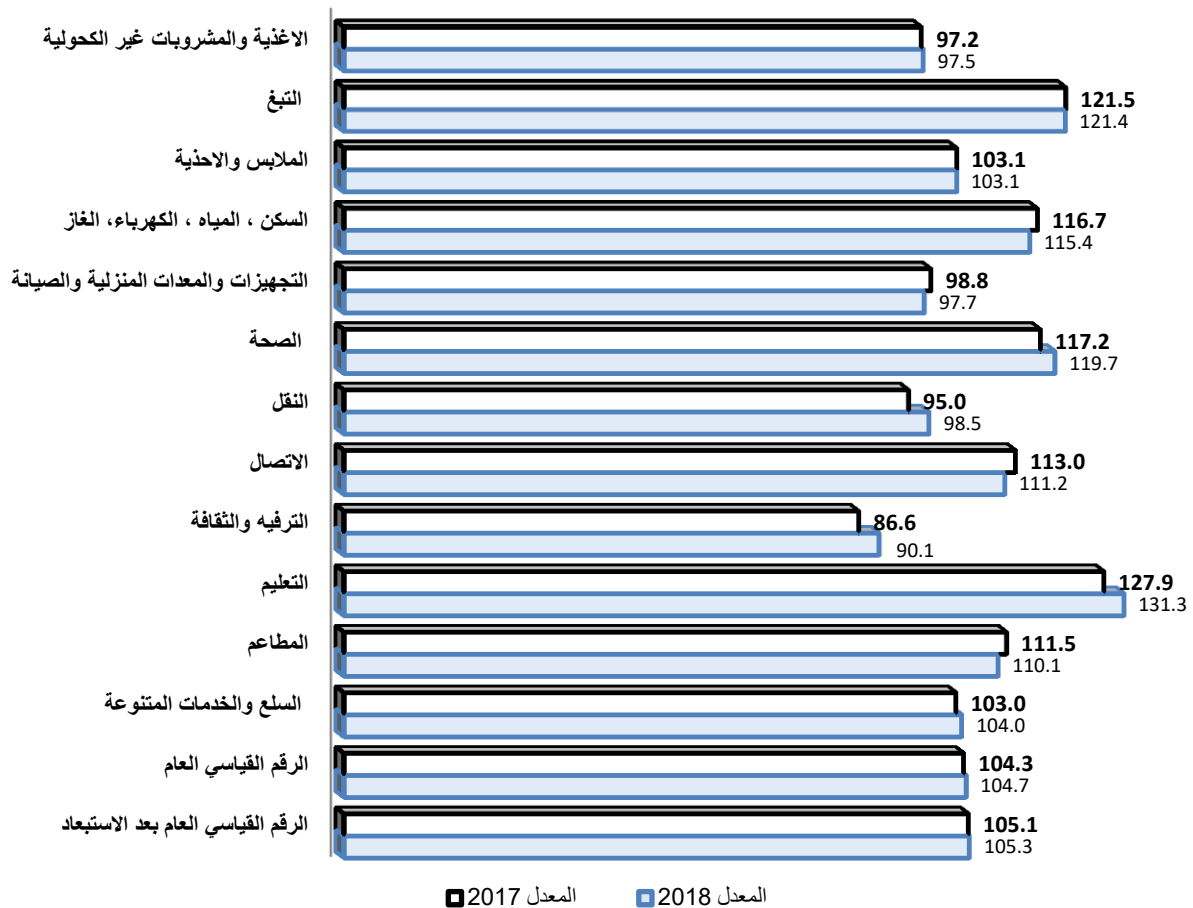
الأسعار

شهدت الاسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام، ويعود هذا الاستقرار بالدرجة الأساس الى دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي باعتماد سياسات جديدة افصحت عن ابعاد متعددة الأهداف والمهام استجابة للتحديات التي يشهدها الاقتصاد العراقي والتي يأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار السعري والذي انعكس في تحقيق معدلات تضخم مقبولة.

اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعامي 2017 - 2018

اظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم ارتفاعاً ضئيلاً في معدل نموه ليبلغ (0.4%) مقابل (0.2%) للعام السابق، فيما سجل معدل التضخم الاساس (Core Inflation) (0.2%) مقابل (0.6%) عام 2017.

وعند مقارنة المجاميع الرئيسية المكونة للسلة السلعية للمستهلك لعام 2018 مع العام السابق ، يلاحظ ارتفاع الأسعار في (6) مجموعات تضمنت (الاغذية والمشروبات غير الكحولية ، الصحة ، النقل ، الترفيه والثقافة ، التعليم والسلع والخدمات المتنوعة)، وكما هو موضح بالشكل (4).

شكل (4) اتجاهات معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعامي (2017-2018)

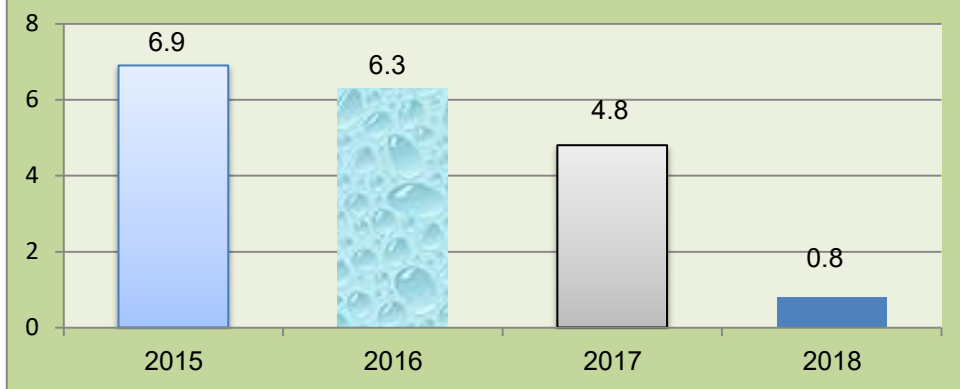
أدوات السياسة النقدية1- نافذة بيع العملة الأجنبية

حافظ سعر بيع الدولار الى المصارف لهذا العام وعبر نافذة بيع العملة الاجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً لكل دولار لعام 2018، بالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1209) ديناراً لكل دولار أمريكي مقابل معدل (1258) ديناراً لكل دولار أمريكي عام 2017، الامر الذي انعكس في تراجع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي وبنسبة كبيرة بلغت (0.8 %) في المعدل مقابل (4.8 %) في المعدل لعام 2017، وهذا مؤشر على نجاح السياسة النقدية خلال هذا العام في تحقيق استقرار عال في سعر صرف الدينار العراقي، وكما في جدول (5).

جدول (5) فجوة سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة 2015-2018

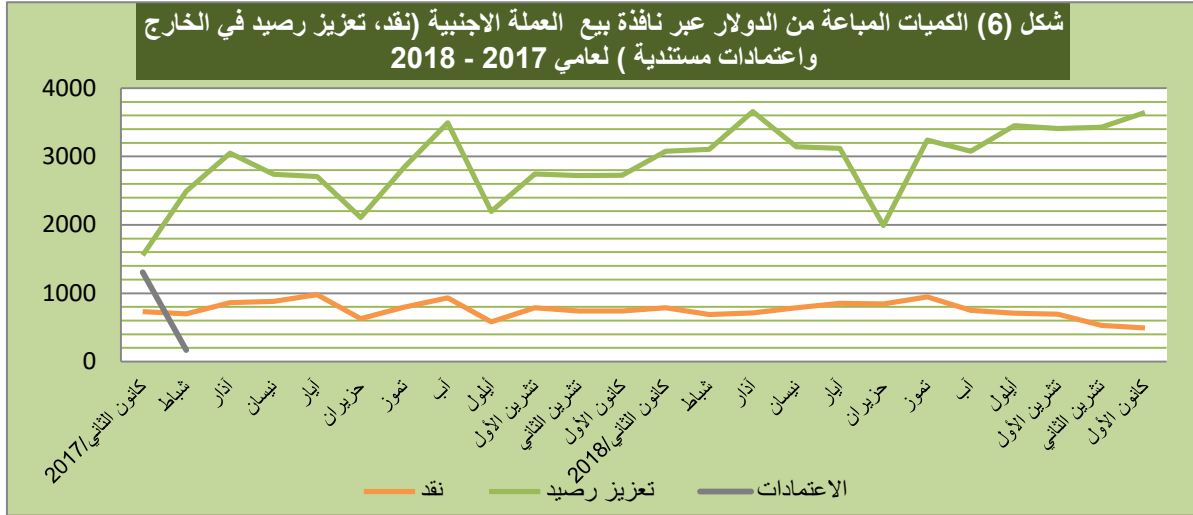
السنوات	2015	2016	2017	2018
فجوة سعر الصرف الرسمي %	6.9	6.3	4.8	0.8

شكل (5) فجوة سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة 2015-2018 %

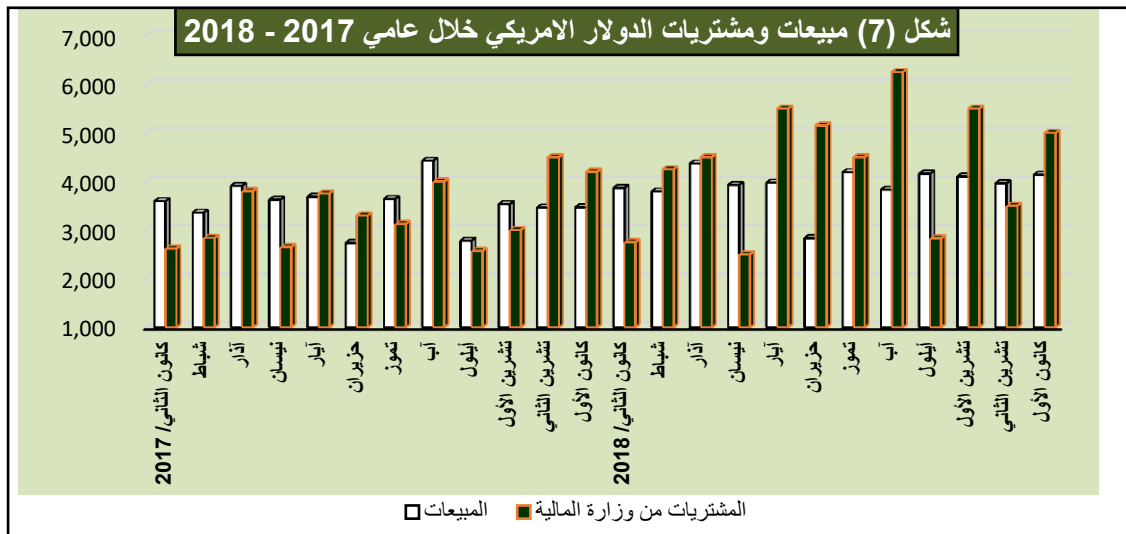


سجلت الكميات المباعة لعام 2018 من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية لدى البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج واعتمادات مستتدية) ارتفاعاً بنسبة (11.7%) عن عام 2017، لتسجل (47.1) مليار دولار توزعت على مبلغ (38.3) مليار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج، و(8.8) مليار دولار بيعت نقداً، إذ شكلت كل منهم ما نسبته (81.4%)، (18.6%) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات

الدولار الأمريكي عام 2017 (42.2) مليار دولار منها (31.4) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج، و (1.5) مليار دولار اعتمادات مستندية و (9.4) مليار دولار بيعت نقداً، شكلت كل منهم (74.3%)، (3.5%) و (22.2%) على التوالي من إجمالي المبيعات.



أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (29.4%) لتبلغ (52.2) مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة بـ(40.4) مليار دولار عام 2017 .



2- التسهيلات القائمة

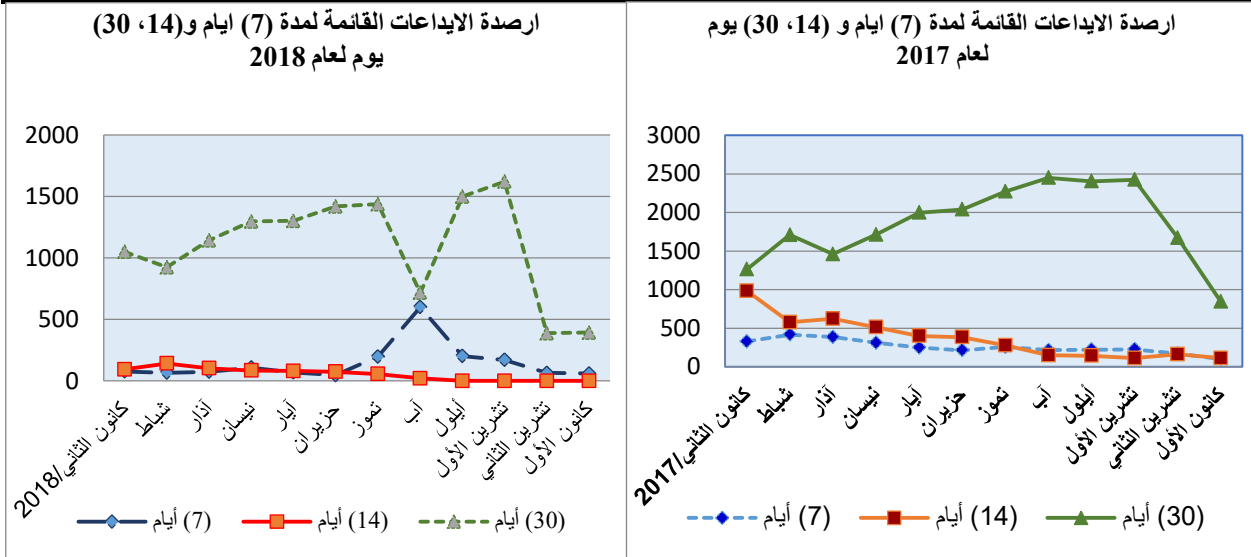
استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4%) سنوياً، والاستمرار بالعمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام، (14) يوم و(30) يوم مع تعديل نسب الفوائد ليكون الاستثمار وفق النسب الجديدة وكالاتي:
أ. استثمار لأجل (7) أيام بفائدة (1%) بدلاً من (0.50%).

ب. استثمار لآجل (30) يوم بفائدة (1.5%) بدلاً من (1%) .
فيما تم إلغاء العمل بالاستثمار لآجل (14) يوم اعتباراً من 2018/9/1، وذلك بموجب الإعام
المرقم بالعدد 2614/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8.

أ- تسهيلات الإيداع القائمة

انخفضت ارصدة الودائع لآجل (7) أيام بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة ملحوظة بلغت (40.6%-) لتسجل (60) مليار دينار نهاية عام 2018 مقارنة بـ(101) مليار دينار نهاية عام 2017، وكذلك أرصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (14) يوماً والتي بلغ رصيدها حتى شهر آب (22) مليار دينار مقارنة بـ(112) مليار دينار نهاية عام 2017، كما انخفضت ارصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (30) يوماً بنسبة (53.4%) لتسجل (394) مليار دينار نهاية عام 2018 مقارنة بـ(845) مليار دينار نهاية عام 2017، ويعزى ذلك الى إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، والصناعي، والزراعي التعاوني والعقاري) في الأدوات أعلاه بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (139) في 2017/11/7.

شكل (8) تسهيلات الإيداع القائمة لمدة (7) أيام و(14،30) يوم لعامي 2017-2018



ب- تسهيلات الإقراض القائمة

واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان الى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:-

- الائتمان الأولي 6 % سنوياً
- الائتمان الثانوي 7 % سنوياً
- قرض الملجأ الأخير 7.5 % سنوياً

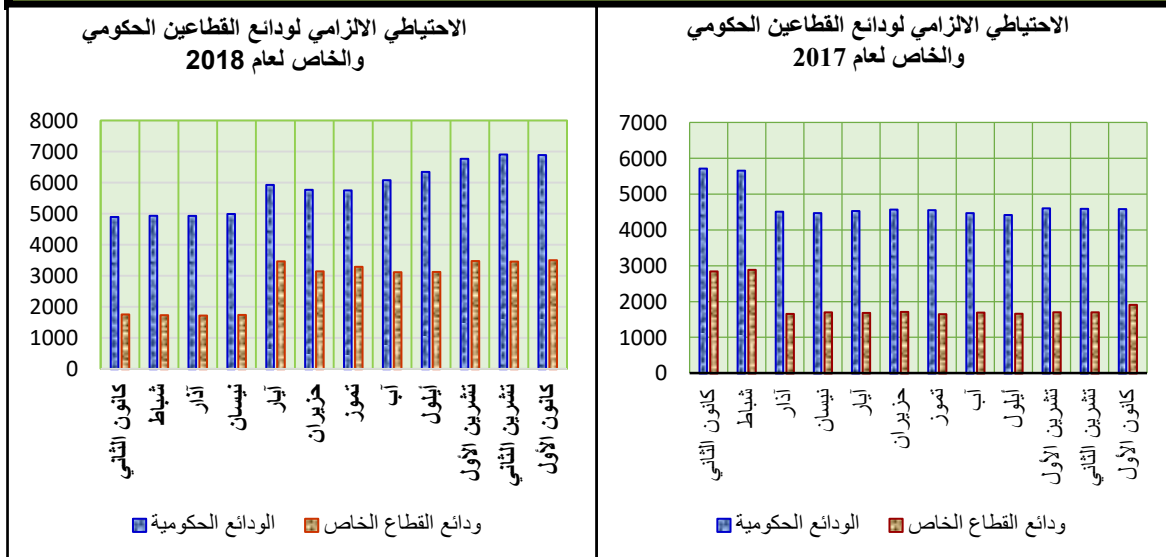
ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات حتى اليوم.

3- الاحتياطي الإلزامي

انسجماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة تم الاستمرار باعتماد نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بنسبة (15 %) وودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10 %) للدينار والدولار بموجب قرار مجلس إدارة البنك المرقم (6) في 2017/1/24، فيما تم إيقاف السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من الـ(15%) من الاحتياطي الإلزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي وذلك لانقضاء الحاجة وتغيير الظروف الاقتصادية للبلد وذلك بموجب الإعمام المرقم بالعدد (58816) والمؤرخ في 2018/2/11.

ارتفع الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2018 بنسبة (50%) ليسجل (6.9) ترليون دينار مقابل (4.6) ترليون دينار عام 2017، فضلاً عن ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع القطاع الخاص ليسجل (3.5) ترليون دينار مقارنة مع (1.9) ترليون دينار في عام 2017 مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت (83.2%).

شكل (9) الاحتياطي الإلزامي لودائع القطاعين الحكومي والخاص لعامي 2017-2018



4- حوالات البنك المركزي

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي والهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة قام البنك بإصدار حوالات لآجال (182، 365) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، وذلك اعتباراً من شهر أيلول 2018 بموجب الأعمام المرقم بالعدد 2614/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:

- أقام البنك المركزي مزادين لأجل (182) يوماً بمبلغ (100) مليار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (140) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5%)، في حين بلغ المبلغ المسدد (605.02) مليار دينار لعام 2018.
- أقام البنك المركزي مزادين لأجل (365) بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ إجمالي المبلغ المباع الفعلي (125) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.9%)، في حين لا توجد أي مبالغ مسددة لذلك الأجل.

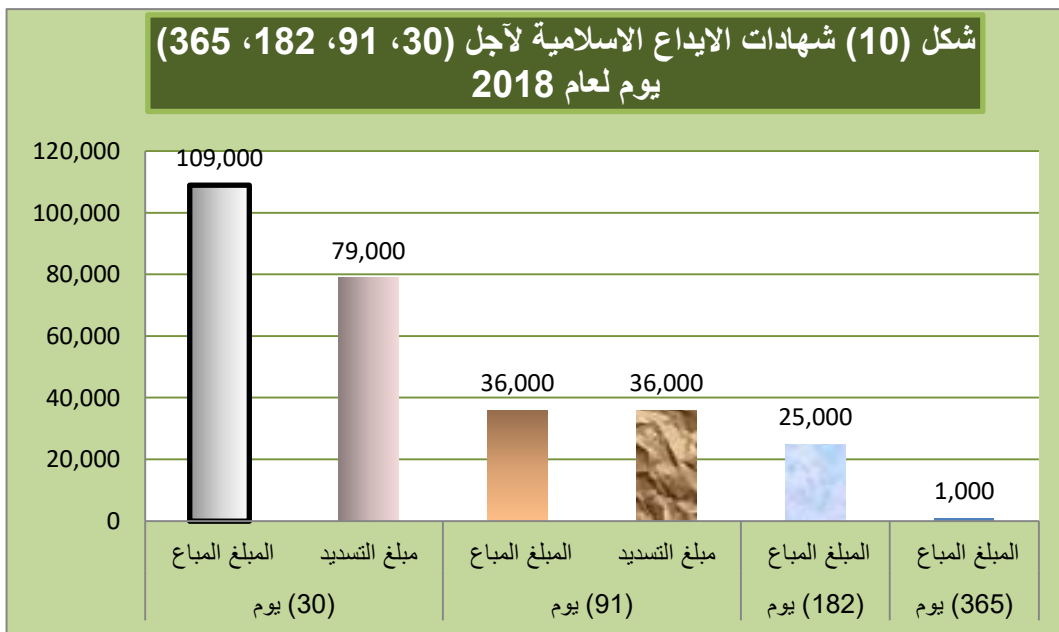
5- شهادات الإيداع الإسلامية

أصدر البنك المركزي في كانون الثاني من عام 2018 شهادات إيداع إسلامية لآجال متوسطة (14) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، وذلك بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وإدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:

- أقام البنك المركزي (5) مزادات لآجل (14) يوماً بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (96.3) مليار دينار، وبمعدل سعر قطع (0.7%)، وقد تم تسديد المبلغ بالكامل.
- أقام البنك المركزي (10) مزادات لآجل (14) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ مجموع المباع الفعلي منها (126.6) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (0.7%)، وتم تسديد المبلغ المباع بالكامل.

توقف البنك المركزي عن إصدار شهادات الإيداع لآجل (14) يوم اعتباراً من شهر أيلول 2018، وبالمقابل قام بإصدار شهادات إيداع جديدة بآجال (30، 91، 182، 365) يوماً اعتباراً من شهر أيلول وذلك بموجب الإعمام المرقم بالعدد 2615/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8، وكما يأتي:

- أقام البنك المركزي أربعة مزادات لأجل (30) يوماً بمبلغ (50) مليار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (109) مليار دينار وبمعدل سعر قطع تراوح بين (1.4% - 1.5%) وبلغ المبلغ المسدد في عام 2018 (79) مليار دينار.
- تم إقامة مزاد واحد لأجل (91) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (36) مليار دينار وبسعر قطع (1.7%).
- تم إقامة مزاد واحد لأجل (182) يوم بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (25) مليار دينار وبسعر قطع (2.0%)، ولم يتم تسديد المبلغ.
- تم إقامة مزاد واحد لأجل (365) يوم بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (1) مليار دينار وبسعر قطع (0.7%)، ولم يتم تسديد المبلغ.



الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي انخفاضاً نهائياً عام 2018 بمقدار (5855.9) مليار دينار ليبلغ (41822.9) مليار دينار مقابل (47678.8) مليار دينار عام 2017، جدول (6)، مشكلاً نسبة (16.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما يأتي تحليل فقرات الدين العام الداخلي لعام 2018: -

حوالات وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوى الملكية، تغطية عجز الموازنة العامة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع: أولاً: حوالات وزارة المالية عبر المزاد

- واصلت وزارة المالية إقامة مزاداتها باستخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD وبسعر قطع متعدد، حيث أقامت الوزارة خلال عام 2018:
- (5) مزادات بأجل (364) يوم، بلغ المباع الفعلي منها (550.1) مليار دينار وبمعدلات أسعار خصم مختلفة، وكالاتي: -
 - (4) مزادات بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، وبسعر فائدة (2%) و(3.50%).
 - مزاد واحد بمبلغ اصدارية (150) مليار دينار، وبمعدل سعر فائدة بلغ (2.90%).
 - بلغ مجموع المسدد من الحوالات المصدرة والمستحقة السداد عام 2018 (4431.5) مليار دينار.

ثانياً: حوالات وزارة المالية خارج المزاد

- تم تسديد جزء من رصيد حوالة الخزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) القائم في نهاية عام 2017 والبالغ (4153.7) مليار دينار، وبذلك يصبح رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) نهاية عام 2018 (3936.7) مليار دينار.
- انخفض رصيد الدين القائم لحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي بنسبة (8.0%) ليبلغ (14925.4) مليار دينار نهاية عام 2018 مقابل (16225.4) مليار دينار نهاية عام 2017، كما لم يطرأ أي تغيير على رصيد الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين والبالغة (500) مليار دينار.

ثالثاً: - القروض

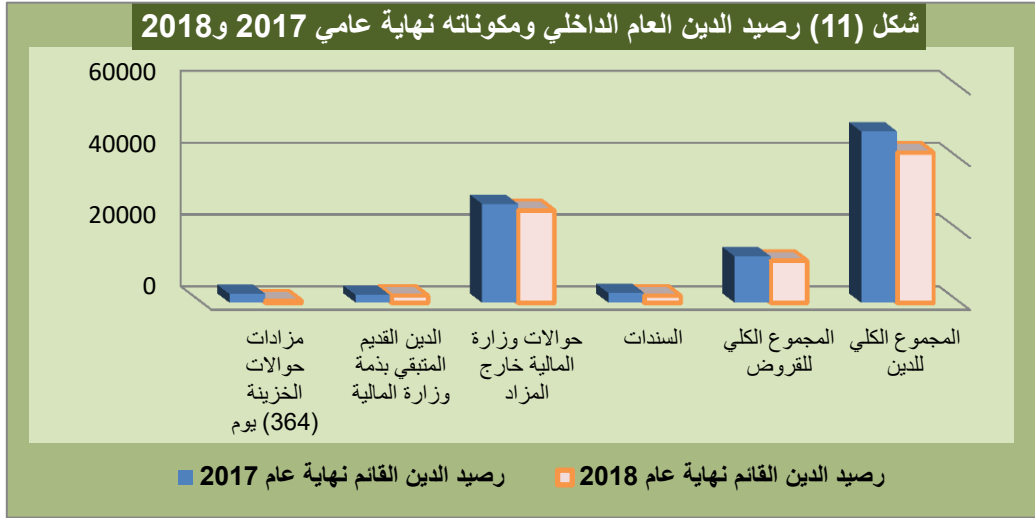
- استقرت فقرة القروض خلال عام 2018، وكالاتي: -
1. قرض المصرف العراقي للتجارة البالغ (2174.0) مليار دينار 2018 مقابل (2332.0) مليار دينار عام 2017.
 2. قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب مجلس الوزراء رقم (314) لعام 2014 ما مقداره (656.0) مليار دينار مقابل (702.6) مليار دينار عام 2017.
 3. قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع روتب منتسبيها للمدة (2010 - 2014) والبالغ (8845) مليار دينار مقابل (9843.6) مليار دينار عام 2017.

رابعاً: - السندات

- بلغ مجموع مبالغ السندات المباعة (السندات الوطنية، وسندات مستحقات الفلاحين) (2) ترليون دينار.

خامساً: - اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

بلغ رصيد الدين المتبقي بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي (1995.5) مليار دينار تقريباً بعد تسديد (الدفعة الاولى) منه حيث تمت موافقة البنك المركزي على تسديد مبلغ الفوائد عن الدين القديم لعام 2015 على دفعتين متساويتين في عامي 2018 و 2019.

**جدول (6)****تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2017، 2018**

مليار دينار

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2017	رصيد الدين القائم نهاية عام 2018
مزادات حوالات الخزينة (364) يوم	2446.5	550.1
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية	2155.5	1955.5
حوالات وزارة المالية خارج المزاد	27516.1	25689.1
حوالات خزينة استحقاق (364) يوم خارج المزاد	6637.0	6327.0
حوالات الاحتياطي الالزامي	4153.7	3936.7
الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي	16225.4	14925.4
الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين	500.0	500.0
السندات	2682.4	1953.2
التسليم الاجل		
السندات الوطنية	1729.2	1000.0
سندات الفلاحين	953.2	953.2
المجموع الكلي للقروض	12878.2	11675.0
قرض المصرف العراقي للتجارة	2332.0	2174.0
قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014	702.6	656
قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010، 2012، 2013، 2014	9843.6	8845.0
المجموع الكلي للدين	47678.7	41822.9



رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقية (2367) لسنة 2019